مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٧٧٢

الخميس، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة إيفستيغنيفا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد ساوتر
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة سيدانو
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيد باينو
	الصين	السيد داي بينغ
	فرنسا	السيد برودهورست إستيفال
	فييت نام	السيد فام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جيكوبس
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد مايلز

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2020/1019)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2020/1019)

الرئيسة (*تكلمت بالروسية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جون – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام؛ والسيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي.

وينضم السيد لاكروا والسيد أونانغا – أنيانغا إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/1019، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن عن التطورات المتصلة بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بما في ذلك دعمها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وسأطلع المجلس أيضاً على آخر التطورات التي حدثت منذ نشر تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2020/1019).

لقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تحسنا في التعاون بين السودان وجنوب السودان. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، تم التوقيع على اتفاق سلام تاريخي بين الحكومة الانتقالية في السودان والجبهة الثورية السودانية وحركة تحرير السودان – فصيل مني ميناوي في جوبا بجنوب السودان. وقد سهلت سلطات جنوب السودان عملية التفاوض التي أدت إلى توقيع الاتفاق. وفي تطور إيجابي أيضاً، أشار السودان وجنوب السودان إلى عزمهما على إعادة إطلاق العملية السياسية، حيث سافر مسؤولون كبار من جنوب السودان إلى الخرطوم للاجتماع مع السلطات السودانية لمناقشة الوضع النهائي لأبيي والمناطق الحدودية.

ولكن على الرغم من استمرار التقارب بين السودان وجنوب السودان، لم تحرز عملية السلام تقدماً يذكر في أبيي. وتمثلت التطورات الرئيسية على الصعيد المحلي في قيام جوبا والخرطوم بتعيين رئيس للإدارة من طرف كل من البلدين. ففي ٢٩ حزيران/يونيه، عيَّن الرئيس كير ميارديت الفريق كول ديم كول رئيساً لإدارة منطقة أبيي الإدارية الخاصة. وفي ٢٠ آب/أغسطس، وقّع رئيس مجلس السيادة في السودان، الفريق أول ركن عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان، مرسوماً بتعيين المهندس جمعة داوود موسى حمدان رئيساً لإدارة منطقة أبيي الإدارية. ويشكل هذا تطوراً سياسياً غير مسبوق، إذ إنها المرة الأولى التي يُعين فيها رئيسان لإدارة أبيي.

ظلت الحالة الأمنية العامة في أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير متقلبة إلى حد ما، حيث تثير أربع هجمات شُنت على أفراد القوة الأمنية المؤقتة القلق بصفة خاصة، كما وقعت أربع حوادث عنف قبلي، بما في ذلك هجمات مسلحة على القرى.

ووقع هجومان من الهجمات على أفراد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في ٢٤ نيسان/أبريل، ووقع الهجوم الثالث في ١٢ أيار/مايو، عندما تعرض جنديان من وحدة حماية القوة

يعملان في مقر الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في كادقلي لإطلاق النار بينما كانا على متن سيارة متجهة من قاعدة كادقلي إلى مورتا. وفي الهجوم الرابع، أطلقت مجموعة مسلحة مجهولة النار على قافلة تابعة للقوة الأمنية المؤقتة بين قولي وتوداج في القطاع الشمالي، مما أدى إلى إصابة ثلاثة من أفراد حفظ السلام، أحدهم في حالة حرجة، تم نقله جواً بعد ذلك إلى أديس أبابا لتلقي العلاج.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت القوة الأمنية المؤقتة في التواصل مع سلطات قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية وقادة القبيلتين لتعزيز عملية السلام على الصعيد المحلي. غير أن الحادثين اللذين وقعا في ناي ناي وكولوم في ١٩ و ٢٢ كانون الثاني/يناير على التوالي، وكذلك الحادث الذي وقع في مابوك في ١٣ نيسان/أبريل، وهجوم دينكا نقوك على قرية إبراهيم في ٨ آب/أغسطس ٢٠٢٠، قد فاقمت حدة التوترات بين القبيلتين وأثرت سلبا على جهود السلام على الصعيد المحلي. ولم تفلح جهود القوة الأمنية المؤقتة الرامية إلى جعل ممثلي القبيلتين يجتمعون في إطار لجنة السلام المشتركة بين القبيلتين.

ومن أجل التصدي للعنف المحتمل على الصعيد المحلي خلال موسم الهجرة، شُكلت لجنة تقنية لمؤتمر ما قبل الهجرة لعام ٢٠٢٠، تضم القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمة غير الحكومية كونكورديس إنتررناشنل، لمناقشة حركة الرعاة على طول ممرات الهجرة الثلاثة في أبيي. ويهدف مؤتمر ما قبل الهجرة إلى حل المسائل التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاع بين الرعاة والقبائل المضيفة على طول طرق الهجرة. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، التقى أعضاء الفريق بمسؤولين في الإدارة المحلية التي عينتها جوبا في أبيي. وتركزت المناقشة حول ضرورة استئناف اجتماع لجنة السلام المشتركة بين القبيلتين، ومؤتمر ما قبل الهجرة المقترح للموسم القادم. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الفريق مع أعضاء قبيلة المسيرية في لجنة السلام المشتركة في سوق أمبيت كجزء من المشاورات التي جرت بشأن المؤتمر المقترح قبل الهجرة. وحذرت قبيلة المسيرية من أن أي تأخير في التوصل إلى اتفاق بين الجانبين قد يؤدي إلى اشتباكات وخسائر في الأرواح على طول ممرات الهجرة. وحثوا القوة الأمنية المؤقتة على عقد مؤتمر شيوخ القبائل قبل ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وشددت القوة الأمنية على ضرورة استئناف اجتماعات لجنة السلام المشتركة بين القبيلتين من أجل تحقيق السلام والأمن بين القبيلتين.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز تقدم في حده الأدنى بشأن المعايير المرجعية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وقرارات الآلية السياسية والأمنية المشتركة، جراء جائحة كوفيد-١٩. وقد أثر ذلك على التقدم المحرز في فتح ممرات العبور على النحو المتفق عليه في قرار الآلية السياسية والأمنية المشتركة المؤرخ ١٩ شباط/فبراير وأنشطة ترسيم الحدود التي تقوم بها كل من اللجنة الحدودية المشتركة، واللجنة المشتركة لتعليم الحدود. ولم تتمكن الآلية السياسية والأمنية المشتركة من عقد اجتماعات في الموعد المقرر لها. وعلاوة على ذلك، عُلقت الأنشطة التنفيذية واجتماعات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، المخطط لها. كما تم تعليق بعثات الرصدين الجوي والبري بسبب القيود الناجمة عن كوفيد-١٩ التي فرضتها البلدان المضيفة. وبينما استؤنفت بعثات الرصد البري في ٢٧ تموز/يوليه، فإن بداية موسم الأمطار جعلت من المتعذر الوصول إلى معظم المناطق.

وبموجب القرار ٢٥١٩ (٢٠٢٠)، أذن مجلس الأمن بنشر ٦٤٠ فردا من أفراد الشرطة، بما في ذلك ثلاث وحدات شرطة مشكلة تضم كل منها ١٦٠ فردا و ١٦٠ فردا من أفراد الشرطة. ويبلغ عدد موظفي شرطة الأمم المتحدة حاليا ٣٥ موظفا، منهم ١٦ ضابطا ينهون مهمتهم التي تستغرق سنتين في تشرين الأول/أكتوبر أو تشرين الثاني/نوفمبر. ونظرا لعدم إصدار

تأشيرات لأي ضباط جدد يمكن نشرهم كبدلاء، سينخفض قوام عنصر الشرطة إلى ١٩ ضابطا. وبالتالي، فإن هذا الوضع سيؤدي حتما إلى إغلاق بعض مواقع الأفرقة في القوة الأمنية المؤقتة، وسيكون له أثر سلبي للغاية على تنفيذ الولاية.

وقد تعرقلت عملية تشكيل ونشر وحدات الشرطة المشكلة الثلاث المأذون بها بسبب القيود المفروضة على السفر من جراء جائحة كوفيد-١٩ وعدم إصدار تأشيرات دخول إلى السودان لمسؤولين من البلدان المساهمة بأفراد الشرطة المحددة، الذين يعتزمون زيارة البعثة. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أرسلت مذكرتان شفويتان إلى السلطات المعنية في السودان، تطلبان فيها تأشيرات دخول وتصاريح سفر إلى أبيي لأعضاء فريقي الاستطلاع من الصين وتنزانيا. وهذه الزيارات الاستطلاعية إلزامية بالنسبة للبلدان المساهمة بأفراد شرطة، في إطار عملية نشر وحدات الشرطة المشكلة التابعة لها. وكان من المقرر أن تقوم البعثة الرسمية الصينية بزيارة استطلاعية اعتبارا من ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، ومن المتوقع أن يقوم الوفد الرسمي التنزاني بزيارته الميدانية اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر. ولم تمنح السلطات السودانية حتى الآن تأشيرات الدخول وتصاريح السفر إلى أبيي.

وفيما يتعلق بكوفيد-١٩، أبلغت البعثة عن ١١ حالة مؤكدة من حالات الإصابة بالمرض منذ بداية الجائحة، بما في ذلك إصابة موظف مدني وطني واحد، وأربعة موظفين دوليين، واثنين من الموظفين المتعاقدين الدوليين، وضابطي أركان عسكريين، واثنين من البلدان المساهمة بقوات. وكانت هناك حالة وفاة واحدة مشبوهة لجندية. وعلى الصعيد المحلي، عُقد اجتماع لمجموعة أبيي الصحية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر في مستشفى أميض بيك. وترأس وزير الصحة في الإدارة المعينة من جوبا الاجتماع الذي حضره ممثلون عن القوة الأمنية المؤقتة، والمنظمة غير الحكومية غول، ومنظمة إنقاذ الطفولة. وخلال الاجتماع، أفيد بأنه تم فحص ٢ ٧٠٢ من الأشخاص داخل منطقة أبيي حتى الآن، وأن العدد التراكمي للحالات المؤكدة منذ اندلاع الجائحة بلغ ٥٢ حالة، في حين أن العدد التراكمي للوفيات ذات الصلة هو خمس حالات. ومنذ تموز/يوليه حتى الآن، لم تسجل أي حالات مصابة جديدة في منطقة أبيي.

وواصلت قيادة القوة الأمنية المؤقتة التواصل مع حكومتي السودان وجنوب السودان من أجل تيسير تنفيذ الجوانب المعلقة من اتفاقاتهما السابقة، رغم العراقيل الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. وقد قام رئيس البعثة/قائد القوة بالنيابة المعين حديثا بزيارة الخرطوم لمعالجة عدد من المسائل الموضوعية المتعلقة بولاية القوة الأمنية المؤقتة وعملية السلام. كما زار جوبا حيث تواصل مع وزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس أركان قوات الدفاع الشعبية لجنوب السودان، وكذلك مع نائب الرئيس المشارك الذي عينه جنوب السودان في لجنة الرقابة المشتركة في أبيي. وهو ملتزم بمواصلة تواصله مع الطرفين.

وفي الختام، أود أن أعرب عن شكري على الدعم المستمر الذي قدمه مجلس الأمن للقوة الأمنية المؤقتة، وألتمس دعم المجلس لتوصية الأمين العام بتمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠٢١.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد لكروا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد أونانغا – أنيانغا.

السيد أونانغا – أنيانغا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) الذي يتعلق بالمسائل الثنائية المعلقة بين السودان وجنوب السودان والنزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

استمرت جائحة فيروس كورونا التي اجتاحت العالم (كوفيد-١٩) في التأثير على التطورات الصحية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية في السودان وجنوب السودان. ومع

إغلاق المجال الجوي والحدود البرية واستمرار إنفاذ التدابير التقييدية الأخرى لاحتواء انتشار الفيروس، أصبح حتى تواصلنا الشخصي مع السلطات محدودا للغاية. ومع ذلك، وبفضل الاتصالات الافتراضية، تمكنت من التواصل بشكل جوهري مع عدد كبير من المسؤولين رفيعي المستوى في البلدين وفي المنطقة.

ويبدو أن التدابير الوقائية الصارمة التي طبقتها بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في بداية الجائحة قد نجحت في إضعاف انتشار كوفيد-١٩ في المنطقة. وقد تحول تركيز الاستجابة الآن إلى الانتعاش الاقتصادي واستعادة سبل عيش الناس. ومع إعادة فتح المطارات، تمكنت من زيارة السودان من ١٣ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وأجريت مشاورات مثمرة للغاية مع المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم رئيس الوزراء عبد الله حمدوك؛ ورئيس مجلس السيادة، الفريق عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان؛ ومع وزراء الخارجية والدفاع والري؛ ورئيس الحزب الاتحادي الوطني المعارض؛ ونائب رئيس قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان/حركة – الشمال؛ وكبير المفاوضين عن حركة العدل والمساواة؛ ومفوض السلام. ولم يتسن القيام بزيارة متوقعة إلى جنوب السودان قبل هذه الإحاطة. وتمكنت، مع ذلك، من التحدث مع الوزير دينق ألور، المسؤول عن ملف أبيي، في جنوب السودان.

ويسعدني أن أبلغكم بأن العلاقة بين السودان وجنوب السودان ما زالت تتوطد. وفي ذلك السياق، اتفق السودان وجنوب السودان في بداية أيلول/سبتمبر على استعراض جميع اتفاقات التعاون المبرمة في عام ٢٠١٢ على الفور. وفي أعقاب اجتماع عقد في ٢ أيلول/سبتمبر، أوفد جنوب السودان بعثة رفيعة المستوى إلى الخرطوم في ٦ أيلول/سبتمبر للبدء في مناقشات ثنائية، بما في ذلك بشأن أبيي. وعلى الرغم من أن أيا من الطرفين لم يكشف عن النتائج، فثمة تفاهم على أن تجري المزيد من المحادثات بشأن أبيي في كلا البلدين بالتناوب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالدور المحوري الذي تواصل قوة الأمن المؤقتة لأبيي القيام به في الحفاظ على الاستقرار في أبيي في ظل ظروف صعبة للغاية.

وكان الحدث الرئيسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو التوقيع في جوبا على اتفاق سلام في ٣ تشرين الأول/أكتوبر بين حكومة السودان وتحالف الجبهة الثورية السودانية وجيش تحرير السودان – فصيل مني مناوي. وجاء الاتفاق تتويجا لعملية السلام التي بدأت في جوبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ برعاية الرئيس كير، الذي هو كذلك جهة ضامنه له إلى جانب الرئيس التشادي إدريس دبي إتنو. ويشمل الاتفاق، في جملة أمور، المسائل الرئيسية المتعلقة بمناطق محددة والمسائل الوطنية المتصلة بالحكم والترتيبات الأمنية وملكية الأراضي والعدالة الانتقالية وعودة النازحين.

وفهمت، خلال زيارتي للخرطوم، أن هناك إرادة قوية لإنجاح اتفاق جوبا نجاحا حقيقيا. فهناك التزام وإرادة سياسية واضحة لتسريع عملية التنفيذ والبرهنة لحركتي عبد العزيز الحلو وعبد الواحد النور غير الموقعتين على الاتفاق أن السلام هو السبيل الوحيد للمضي قدما في بناء سودان مزدهر ومستقر وعادل يخدم جميع أبناء شعبه.

وقد تمكنت من الاجتماع، أثناء وجودي في الخرطوم، مع نائب كبير وسطاء عملية جوبا في جنوب السودان، السيد ديو ماثوك. وقد أعرب عن تفاؤله بأنه يجرى بحث المطالب الجوهرية لفصيل الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع شمال الذي يقوده عبد العزيز الحلو للتوصل إلى حل بشأنها. وبناء على جهود السلام التي يبذلها رئيس الوزراء حمدوك، والتوقيع في أديس أبابا مع الحلو على إعلان مشترك أيده لاحقا المجلس الأعلى للسلام في السودان، ستبدأ ورش عمل غير رسمية لبلورة تفاصيل مسائل العلمانية ووضع الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال المرحلة الانتقالية وتقرير المصير في حال عدم احترام اتفاق

السلام والشروط الخاصة بعقد مؤتمر دستوري قومي لإقرار تلك الأحكام قريبا في جوبا – الأسبوع المقبل، كما قيل لي – بين حكومة السودان والحلو.

وعلاوة على ذلك تعهد رئيس مجلس السيادة ورئيس الوزراء وأعضاء فريق التفاوض ومفوض السلام وقيادة قوى الحرية والتغيير ووسطاء جنوب السودان، خلال اجتماعاتي في الخرطوم، بألا يدخروا جهدا في ضم فصيل حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد النور، من أجل ضمان التوصل إلى اتفاق شامل تماما.

وسيكون أحد الآثار المباشرة لاتفاق جوبا إعادة تنشيط الحريات الأربع بين السودان وجنوب السودان، وهي حرية الإقامة وحرية التنقل وحرية القيام بنشاط اقتصادي وحرية التملك والتصرف في الأملاك. ومن شأن ذلك أن يمكّن المواطنين من نقل الأصول أو إدارة أعمالهم أو تسويتها ونقلها أو امتلاكها في أي من البلدين بحرية أو بالحد الأدنى من تكاليف المعاملات.

وتعهد وزير الدفاع السوداني بأن يفي السودان بالتزامه بفتح نقاط العبور الحدودية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وقد قيل لي، ونحن نتكلم، أن وزيري الدفاع مجتمعان حاليا في الخرطوم. ومن شأن التدابير المتخذة لفتح الميناء الجاف في كوستي وإعادة إطلاق عمليات النقل النهري التجاري وغيرها من نقاط العبور أن تسمح بحرية حركة البضائع والخدمات بين البلدين. كما إنها ستمكن السودان من تسريع التجارة مع جنوب السودان والمنافسة في هذه السوق مع البلدان المجاورة الأخرى. وفي غضون ذلك، أبدى الاتحاد الأفريقي عزمه على عقد اجتماع للجنة الحدود المشتركة في القريب العاجل وشجع كلا البلدين على استئناف الاجتماعات الرفيعة المستوى مثل اللجنة الأمنية المشتركة والآلية السياسية والأمنية المشتركة.

وقد أعاد الرئيس كير التأكيد، في خطابه الذي ألقاه في حفل التوقيع على الاتفاق في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، على أنه وافق على التوسط في النزاع لأنه يدرك أيضا أن السلام في السودان سيكون له تأثير إيجابي على أمن جنوب السودان. وإذ أن البلدين يعززان علاقتهما الآن، لم يعد مرجحا أن يواصلا أنشطة تقوض الاستقرار في كل منهما. بل على العكس من ذلك أعلم أن السودان، استنادا إلى جهود روما للسلام بقيادة جماعة سانت إيجيديو، يشرع حاليا في محاولة للتوسط بين الجنرال توماس سيريلو زعيم جبهة الخلاص الوطني وحكومة جنوب السودان. والسلطات في كلا البلدين على ثقة من أن جميع المسائل الثنائية العالقة بين بلديهما، بما في ذلك أبيي وحل الوضع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ستستفيد مما يتمتعان به الآن من علاقات ودية وثقة متبادلة.

وفي الوقت نفسه واصل البلدان تطوير تعاون مثمر في مجال البترول. فقد وقعا بروتوكولا في ٢٨ أيلول/سبتمبر لاستئناف إنتاج النفط في حقلي الوحدة وتوما ساوث، حيث من المتوقع أن يتم إنتاج ٠٠٠ ١٥ برميل يوميا في وقت قريب جدا. وتتضمن الصفقة تفاصيل عن نقل النفط الخام إلى السودان لاستخدامه المحلي. وفي المقابل، سيقدم السودان دعم تقنيا. وقبل الاتفاق، كان جنوب السودان يمد السودان ب ٠٠٠ ٣٠ برميل يوميا من النفط الخام. ويتماشى الاتفاق مع خطة جنوب السودان للعودة إلى مستوى الإنتاج قبل النزاع البالغ ٣٥٠ ألف برميل يوميا من إنتاجه اليومي الحالي البالغ ١٥٠ برميل يوميا.

وختاما، فإن العلاقات الدافئة التي أوجزتها بين السودان وجنوب السودان تتيح كذلك للمجتمع الدولي فرصة لزيادة تعزيز انخراطه مع البلدين إذ يواصلا مواجهة تحدياتهما الداخلية، التي ظلت دائما تعرقل علاقاتهما الثنائية.

وفي جنوب السودان، لا يزال تنفيذ اتفاق السلام أمام طريق مسدود بشأن عدة مسائل جوهرية قد يحتاج الطرفان إلى قدر من الدعم بشأنها للمضي قدما.

وقد سلك السودان، من جانبه، الطريق الصحيح وأظهر إرادة سياسية لحل نزاعاته المتعددة. وهو بحاجة الآن إلى دعمنا

الجماعي أكثر من أي وقت مضى للتغلب على بعض العقبات التي من المرجح أن تعوق الانتقال السلس وتنفيذ عملية السلام. ونرحب في ذلك السياق بإعلان حكومة الولايات المتحدة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر البدء في رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وتزداد أهمية هذا الدعم على الصعيد الاقتصادي خاصة، من أجل المضي قدما في الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. لقد غادرت الخرطوم يوم الجمعة الماضي بمشاعر مزدوجة. فأنا متفائل بالحماس والدفع غير المسبوقين نحو السلام. ولكن يساورني القلق أيضا لأنني رأيت صفوفا لا نهاية لها من أجل الحصول على الوقود والخبز. وبدون تحقيق فوائد ملموسة للسلام، ربما تتعرض للخطر التطلعات المشروعة إلى الحرية والرخاء المشترك للشعب السوداني.

وسيواصل مكتبي العمل مع سلطات البلدينو مع الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية حسب الاقتضاء، بما فيها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لأجل التشجيع على إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ جميع اتفاقات التعاون وعمليتي السلام في كلا البلدين.

الرئيسة (*تكلمت بالروسية*): أشكر السيد أونانغا – أنيانغا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

وأرحب بالسيد ميلز في مجلس الأمن. ونهنئه على حضوره في أول جلسة في المجلس ونتمنى له كل النجاح.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على ذلك الترحيب الحار. ويسرني أن أكون هنا مع زملائي اليوم. فيما يتعلق بنائب الممثل الدائم الجديد للممثل الدائم لبعثة الولايات المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة، يسرني جدا أن يكون حضوري الأول في المجلس بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية: الوضع الحالي في الحدود بين السودان وجنوب السودان. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا لإحاطتيهما ولجميع الجهود التي بذلاها حتى الآن.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة تحسنا كبيرا في العلاقات بين جنوب السودان والسودان، كما سمعنا من قبل. وكان توقيع اتفاق جوبا للسلام في ٣ تشرين الأول/أكتوبر معلما هاما، ونعتقد أنه إذا ما تم تنفيذه، فإنه سيساعد على تحقيق الاستقرار في السودان وفي المنطقة بأسرها. وتشيد الولايات المتحدة بجنوب السودان لدوره في التوسط في المفاوضات التي أدت إلى الاتفاق. والآن ينبغي للسودان وجنوب السودان أن يواصلا ذلك الزخم الإيجابي وأن يوجها اهتمامهما إلى تسوية الوضع السياسي في أبيي والاتفاق على الترتيبات الأمنية والإدارية القابلة للتنفيذ في المستقبل القريب.

ولا يزال الأمن في أبيي هشا وذكرنا سابقا في المجلس أن شعب أبيي يستحق الأفضل. وما زال الأمر كذلك اليوم. ونثني على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وهي أبعد بعثة لحفظ السلام في العالم، لدعمها للاستقرار والأمن في أبيي وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان. ونريد أيضا أن نشيد بالدور القيادي الذي تؤديه إثيوبيا في دعم القوة الأمنية المؤقتة.

وتدعو الولايات المتحدة السودان وجنوب السودان إلى رفع القيود التي تؤثر سلبا على قدرة القوة الأمنية المؤقتة على تنفيذ ولايتها. وليس من المفيد رفض منح تأشيرات الدخول لشرطة الأمم المتحدة ونائب مدني للبعثة وعرقلة دخول القوة الأمنية المؤقتة إلى مهبط الطائرات في أتوني ورفض توفير الشرطة الوطنية للانضمام إلى خدمة الشرطة المشتركة في أبيي. ونأسف بشدة للتقدم المحدود في هذه المسائل ونتوقع أن تتخذ الأطراف خطوات إضافية في الأسابيع المقبلة في ذلك الصدد.

وأبلغنا وكيل الأمين العام للتو أنه لا يوجد سوى ٣٥ فردا من بين ما مجموعه ٦٤٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة المكلفين بالعمل في القوة الأمنية المؤقتة، بسبب تأخر السودان في منح التأشيرات. ويتسبب نقص الشرطة في إغلاق مواقع الخفارة المجتمعية. ويشكّل منع الوصول إلى مهبط الطائرات في أتوني خطرا على عمليات حفظ السلام لأنه يعوق قدرات الإجلاء الطبي ونقل المصابين. وتقوض هذه القيود معا الاستقرار في أبيي وتعرض المدنيين وحفظة السلام للخطر.

ونتطلع إلى العمل مع زملائنا في الوفود لتجديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة. وفي حين ينبغي استمرار وجود البعثة نظرا لتحسن العلاقات بين السودان وجنوب السودان، فإننا نعتقد أن الوقت قد حان للنظر في مستقبل في أبيي لا يتطلب وجود عملية دولية لحفظ السلام – إما باتخاذ قرار نهائي أو بأن يضع الطرفان آليات أمنية وإدارية مشتركة بينهما.

ويتطلب الانتقال من القوة الأمنية المؤقتة إعطاء الأولوية لسلامة وأمن المدنيين ودعم المجتمعات المحلية لكي يكون التعايش أكثر سلاما فيما بينها. ويجب أن تكون شواغل المرأة في مقدمة هذه الجهود. وينبغي لجنوب السودان والسودان أن ينظرا في الاستفادة من قيادة القوة الأمنية في تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، التي أدت مؤخرا كما يعلم الكثيرون منا، إلى ترشيح المجتمعات المحلية للنساء لشغل مناصب في الإدارة المحلية. وتلك خطوات هامة إذا أردنا أن نبني سلاما دائما في المنطقة.

لقد أنشئت القوة الأمنية باعتبارها قوة مؤقتة. وبعد مرور ١٠ سنوات تقريبا ينبغي للمجلس والسودان وجنوب السودان وإثيوبيا والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إعادة النظر في كيفية حل وضع أبيي وتوفير الأمن. ويرى وفد بلدي أن استمرار البعثة إلى أجل غير مسمى ليس ممكنا، خاصة في الوقت الذي يفرض فيه السودان وجنوب السودان قيودا على عملياتها وموظفيها.

وفي المدى القريب ينبغي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة زيادة دعمهما لأجل وضع ترتيبات إدارية وأمنية في أبيي. وينبغي أن يشجعا الأطراف أيضا على دعم المجتمعات المحلية للانخراط في حوار هادف. وينبغي أن تسترشد الاجتماعات المنتظمة للآلية السياسية والأمنية المشتركة بتلك العملية.

وفي الختام، أود أن أذكر أن الولايات المتحدة ستواصل دعمها للاستقرار في السودان وجنوب السودان ومنطقة القرن الأفريقي. وقد سررت لإشارة المبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا إلى قرار الرئيس ترامب المعلن مؤخراً برفع اسم السودان من قائمة الولايات المتحدة المتعلقة بالدول الراعية للإرهاب. ونحن نوافق على ذلك. فهذه خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة للسودان واعتراف بالتقدم الواضح المحرز في الميدان. ونأمل أن يستمر إحراز التقدم في المنطقة وأن تتعاون الأطراف لتمكين السكان في أبيي من العيش معا بعيدا عن العنف.

السيدة جاكوبس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا على أحدث معلوماتهما الشاملة.

أود أن أبدأ بالترحيب بالتحسن الذي طرأ على العلاقات الثنائية بين حكومتي السودان وجنوب السودان. وتود المملكة المتحدة أيضا أن تشيد بالدور الذي اضطلعت به حكومة جنوب السودان في تيسير المفاوضات التي أدت إلى توقيع اتفاق جوبا للسلام في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وتدعو المملكة المتحدة إلى التنفيذ العاجل لذلك الاتفاق، بما في ذلك في المنطقتين.

ونرحب أيضا باستئناف المفاوضات بين حكومة السودان وفصيل الحلو قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. وما زلنا نحث جميع الأطراف على المشاركة البناءة ودون شروط مسبقة من أجل التوصل إلى حل سلمي وعاجل.

ويسرنا أيضا عقد اجتماع رفيع المستوى في الشهر الماضي بين ممثل السودان وجنوب السودان لمناقشة الوضع النهائي لأبيي

ومناطق حدودية أخرى. وقد طال كثيرا انتظار عزم حكومتي البلدين على اغتنام هذه الفرصة. غير أن من المخيب للآمال أنه لا يزال يتعين تحويل هذا التقارب إلى تقدم ملموس في أبيي. وندعو كلا البلدين إلى البناء على هذا التعاون المتجدد على المستويين الرفيعي المستوى والمحلي من أجل التوصل إلى تسوية الوضع النهائي لأبيي.

وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، تشيد المملكة المتحدة بالدور الذي تواصل البعثة القيام به في دعم السلام والأمن في أبيي. ونرحب بالتعاون المستمر بين القوة الأمنية المؤقتة مع حكومتي السودان وجنوب السودان، فضلا عن تنفيذ المشاريع السريعة الأثر والقضاء على مخاطر المتفجرات واستمرار الدعم الإنساني. كما أن الجهود المتواصلة التي تبذلها القوة لدعم تمكين المرأة في أبيي ذات أهمية بالغة.

غير أننا نأسف لأن البعثة لا تزال تواجه عقبات في تنفيذ أنشطتها الصادر بها تكليف. ومن الواضح أن تلك العوائق تؤثر تأثيراً شديداً على استقرار المنطقة وأمنها. ويأتي ذلك في وقت تتزايد فيه حوادث العنف، بما في ذلك الهجمات على حفظة السلام والأعمال الإجرامية، إلى جانب استمرار المعدلات المروعة للعنف الجنسي والجنساني في المنطقة. ونحث كلا الطرفين على العمل مع البعثة لإحراز تقدم في إنشاء قوة شرطة أبيي بوصفها آلية لضمان معالجة المسائل المتعلقة بالاستقرار والأمن.

وهناك حاجة واضحة إلى تعزيز العنصر المدني وعنصر الشرطة لتمكين القوة الأمنية المؤقتة من تقديم الدعم للمجتمع المحلي على أفضل نحو. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا لحكومة السودان لتيسير إصدار جميع طلبات التأشيرات المعلقة، ولا سيما تلك الخاصة بأفراد الشرطة. كما دعا مجلس الأمن مراراً حكومتي السودان وجنوب السودان على حد سواء إلى تيسير تشغيل مهبط الطائرات في أتوني.

وقد أبرز مرض فيروس كورونا أهمية كفالة توفير عمليات إجلاء طبي سريع لموظفي الأمم المتحدة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على القوة الأمنية المؤقتة، نظراً لبعد موقعها. ومن المؤسف أن استمرار رفض هذا الطلب يدل على عدم احترام سلامة موظفي الأمم المتحدة. ونواصل حث جميع الأطراف على الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والسماح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بتقديم المعونة إلى من هم في حاجة إليها دونما إعاقة.

في الختام، تشيد المملكة المتحدة بالدور الحيوي الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في الحفاظ على استقرار أبيي وبالمساعدة التي تقدمها من أجل التوصل إلى تسوية نهائية بشأن وضعها. ونحث حكومتي السودان وجنوب السودان على النظر إلى الأمم المتحدة باعتبارها شريكا رئيسيا في دعم جهودهما في هذا الشأن.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما.

تتطلب التسوية السياسية لمسألة أبيي، التي تحظى بدعم توافقي من مجلس الأمن، أن يتوصل السودان وجنوب السودان إلى حل من خلال الحوار والتفاوض. وأود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية:

أولاً، ترحب الصين بالتقارب المستمر بين البلدين. وقد أبدى السودان وجنوب السودان استعدادهما لتسوية الوضع النهائي لأبيي وعينا رئيساً للإدارة عن كل منهما في المنطقة. وتنوه الصين بتلك التطورات. وينبغي لمجلس الأمن أن يحترم احتراماً كاملاً قيادة السودان وجنوب السودان بشأن مسألة أبيي، وأن يشجع الطرفين على الدخول في مشاورات أوثق وحوار مباشر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرهما من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأن ييسر التعاون بين السودان وجنوب السودان في إنشاء مؤسسات إدارية وقضائية وأمنية في أبيي.

ثانياً، تشعر الصين بالقلق إزاء الاشتباكات القبلية المستمرة في أبيي وتأمل في أن تعطي جميع الأطراف المعنية الأولوية لتحقيق السلام والاستقرار وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات قد تزيد من حدة التوتر. وتحث الصين جميع القبائل المحلية على الاستجابة بنشاط لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والالتزام بإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ وتشجيع المشاورات بين القبائل والحوار بين شيوخ القبائل، بدعم من الأمم المتحدة.

لقد أدت جائحة فيروس كورونا إلى تفاقم الحالة الإنسانية القاتمة أصلاً في أبيي. وشُرد عشرات الآلاف من الأشخاص وبات مئات الآلاف في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدات محددة الأهداف لمساعدة السودان وجنوب السودان في التخفيف من محنة سكان أبيي.

ثالثاً، إن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي قوة هامة لصون السلام والاستقرار في منطقة أبيي، وهي تؤدي دوراً لا غنى عنه في التسوية السياسية لمسألة أبيي. وتؤيد الصين استمرار القوة الأمنية المؤقتة في أداء ولايتها.

وتقع هجمات على أفراد القوة الأمنية المؤقتة من وقت لآخر، مما يهدد بشكل خطير سلامة حفظة السلام. ونأمل أن تبذل القوة الأمنية قصارى جهدها للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر الأمنية التي يتعرض لها حفظة السلام.

ولا يزال الإجلاء الطبي يشكل تحدياً رئيسياً يعوق قدرات القوة الأمنية المؤقتة، وبالتالي يتطلب اتخاذ تدابير تصحيحية في الوقت المناسب. وندعو حكومة السودان وحكومة جنوب السودان إلى تيسير أداء الأنشطة التي كلفت بها القوة الأمنية المؤقتة. وينبغي للبعثة أيضاً أن تحافظ على الاتصال الوثيق مع الحكومتين وأن تعزز الثقة المتبادلة. وتؤيد الصين تمديد ولاية البعثة على نحو ما أوصى به الأمين العام.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولاً، أود أن أرحب بزميلنا الجديد، نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، السفير ريتشارد ميلز. ونتطلع طبعاً إلى العمل الوثيق معه.

أود أن أدلي ببيان مشترك باسم بلدي رابطة أمم جنوب شرق آسيا العضوين في مجلس الأمن، أي إندونيسيا وفييت نام.

وأود بداية توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام جون – بيير لاكروا والمبعوث الخاص بارفيه أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما الهامتين.

نثني على اتفاق السلام الموقع في وقت سابق من هذا الشهر في جوبا، وهو أمر تحقق بفضل التفاعل النشط بين السودان وجنوب السودان في تيسير كل منهما عمليات الانتقال للطرف الآخر، والوساطة الفعالة. وهذا دليل على التقدم الهائل الذي يمكن إحرازه من خلال مشاركة البلدين. ونتطلع إلى استمرار هذا الالتزام والزخم في حل مسألة أبيي، مما يسهم في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على المدى الطويل في كلا البلدين. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز ثلاث مسائل هامة:

أولاً، فيما يتعلق بتحسين القانون والنظام، نؤكد أن غياب سيادة القانون في أبيي لا يزال أحد العوامل التي تسهم في استمرار العنف في المنطقة، بما في ذلك الاشتباكات بين القبائل. كما يساورنا القلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة بسبب تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ولذلك، يحث وفدا بلدينا جميع الأطراف على التعجيل بنشر ما تبقى من الوحدات الإضافية المأذون بها من شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة. ونسلط الضوء على ما أكده الأمين العام، وهو أن هذا النشر أمر حاسم في الحفاظ على قدرة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على صون سيادة القانون في المنطقة.

ويعلق وفدا بلدينا أيضاً أهمية كبيرة على توفير القوة الأمنية المؤقتة المساعدة في بناء قدرات لجان الحماية المجتمعية في غياب

جهاز شرطة في أبيي وعلى دعمها لآليات العدالة التقليدية. ومن المهم أيضاً تعزيز الجهود في التصدي لجائحة كوفيد-١٩، وكذلك تيسير أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

والمسألة الثانية هي تعزيز الحوار السلمي. إننا، كأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نؤمن إيماناً راسخاً بفضيلة الحوار السلمي في تعزيز الثقة والطمأنينة بين جميع الأطراف. ونود أن نشيد بجهود الأمم المتحدة والقوة الأمنية المؤقتة وبلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في دعم الحوار السلمي بشأن أبيي ونكرر تأييدنا لها.

ويرحب وفدا بلدينا بالتواصل النشط للقوة مع القبائل المحلية، بما في ذلك اعتزامها عقد اجتماع سلام بين ممثلي القبائل قبل نهاية العام. وندعو جميع الأطراف إلى دعم وتشجيع اجتماع السلام هذا كجزء من تدابير بناء الثقة بين جميع القبائل قبل بدء دورة الهجرة في أبيي. ولذلك، فإننا نؤكد الحاجة الماسة إلى مواصلة القيام بهذا الدور وزيادة تعزيزه في التجديد المقبل لولاية القوة الأمنية المؤقتة.

والمسألة الثالثة هي مسألة سلامة وأمن أفراد القوة الأمنية المؤقتة. يعتقد وفدا بلدينا اعتقاداً راسخاً أن وجود القوة الأمنية المؤقتة ضروري للحفاظ على الاستقرار في أبيي. ونشيد بالعمل الذي تقوم به القوة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في أبيي، بما في ذلك من خلال تواصلها المستمر مع سكان المنطقة ولجان الحماية المجتمعية. وتنضم إندونيسيا وفييت نام، بوصفهما من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في العديد من بعثات الأمم المتحدة، إلى الأمين العام في إدانة الهجمات التي تستهدف أفراد القوة الأمنية المؤقتة في أبيي.

وهذه الهجمات غير مقبولة. وينبغي أن يظل تعزيز قدرة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على الوفاء بولايتها أولويتنا القصوى، ولا سيما سلامة وأمن أفرادها. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو جميع الأطراف إلى مواصلة وتيسير دعمها للقوة الأمنية المؤقتة، بما في ذلك تشغيل مهبط الطائرات في أتوني، فضلا عن المسائل الأخرى المعلقة.

وفي نهاية المطاف، تؤكد وفودنا من جديد دعمها الطويل العهد للسودان وجنوب السودان في إيجاد حل سلمي في الوقت المناسب في أبيي كجزء لا يتجزأ من مسارهما نحو السلام. ونؤيد تجديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة، على النحو الذي أوصى به الأمين العام، من أجل مواصلة تعزيز الاستقرار الطويل الأجل في أبيي وتيسير الحوار والتعاون والصداقة بين السودان وجنوب السودان.

السيد ساوتر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر كثيرا وكيل الأمين العام جون – بيير لكروا والمبعوث الخاص بارفي أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بريتشارد ميلز هنا في نيويورك.

يعترينا الأمل واليأس فيما يخص أبيي. واسمحوا لي أن أبدأ بالأمل. وفيما يتعلق بالعملية السياسية، نرى بعض التطورات الإيجابية الرئيسية على الصعيد الإقليمي. إن توقيع اتفاق جوبا للسلام بين الحكومة الانتقالية السودانية والجماعات المسلحة إنجاز تاريخي. وهناك إمكانية هائلة لدفع السودان نحو السلام الشامل. ونحث الذين ما زالوا يقفون خارج تلك العملية على أن يصبحوا جزءا من الحل.

وفي هذا السياق، نشيد بدور جنوب السودان في المساعدة على التوصل إلى اتفاق سلام. ونعتقد أنه ينبغي للسودان وجنوب السودان أن يستفيدا الآن من مستوى عال من الثقة في العلاقات الثنائية للدخول بجدية في محادثات مشتركة من شأنها أن تؤدي إلى تحسين الحالة في أبيي، ولا سيما على مستوى العلاقة بين القبائل.

وفي غضون ذلك، لا يزال وجود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أساسيا لضمان تحقيق السلام والأمن. وهذا يقودني

إلى اليأس الذي أشرت إليه. حيث لا تزال الحالة الأمنية في أبيي متوترة. وقد سمعنا ذلك في الإحاطات. وقد أكدت ذلك الاشتباكات بين القبائل التي وقعت في الأشهر الأخيرة والهجمات التي شنت على حفظة السلام. إنني، شأني شأن المتكلمين الآخرين الذين سبقوني، أدين بشدة أي عنف. ويشمل ذلك جميع الهجمات على حفظة السلام. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أوضح تماما أنه على الدولة المضيفة أن تحقق في أي هجمات ضد القوة الأمنية، وعليها التزام بمحاسبة المسؤولين عنها. ونشكر إثيوبيا على التزامها الطويل الأمد بوصفها مساهما بقوات في القوة الأمنية المؤقتة في ذلك السياق.

واسمحوا لي أن أُقدم بعض الملاحظات بشأن ولاية القوة الأمنية وتنفيذها.

أولا، نتفق مع توصية الأمين العام بتمديد الولاية ستة أشهر. ومع ذلك، من المهم بالنسبة لنا ألا يكون هناك عمل كالمعتاد. وقد بعث مجلس الأمن برسالة واضحة مفادها أن القوة الأمنية المؤقتة بحاجة إلى التكيف. ولذلك، فإننا نلاحظ بخيبة أمل أن التعديلات التي أدخلت على الولاية التي أجراها المجلس لم تنفذ بعد في الميدان.

ويبين التقرير الأخير للأمين العام (S/2020/1019) أن البعثة غير ملائمة للغرض. ويرجع ذلك أساسا إلى عرقلة من قبل الدولة المضيفة. ويجب أن تكون البعثة قادرة على الوفاء بولايتها والاستجابة للتحديات الناشئة. ومن الضروري أن يكون هناك عنصر أقوى للشرطة داخل القوة الأمنية المؤقتة. ولذلك، نحث السودان بقوة مرة أخرى على إصدار تأشيرات بدون المزيد من التأخير، ولا سيما للسماح بزيادة عدد أفراد الشرطة في القوة الأمنية المؤقتة. وقد أكد السيد لكروا بقوة على هذه النقطة في إحاطته، ونتشاطر تماما ذلك الرأي. وبدون قدرة فعالة للشرطة، فإننا ببساطة نخاطر بتدهور الحالة الأمنية.

وعلاوة على ذلك، فإننا نؤيد دعوة الأمين العام ونحث السودان وجنوب السودان على العمل مع القوة الأمنية المؤقتة على وضع خارطة طريق لإنشاء دائرة شرطة أبيي. ومن الأمور الحاسمة في بناء القدرات الوطنية المعززة، إحراز تقدم ملموس في إنشاء مؤسسات مؤقتة مشتركة، مثل إدارة منطقة أبيي وجهاز شرطة أبيي. ونرى أيضا استمرار الحاجة إلى تعزيز العنصر المدني للبعثة من أجل دعم الجهود التي تبذلها المجتمعات المحلية في أبيي للمصالحة وإقامة علاقات سلمية دائمة.

ومن الناحية الإيجابية، نلاحظ الجهود التي يبذلها الرئيس المشارك للجنة الرقابة المشتركة في أبيي، ورئيس الإدارة المعين من جوبا لتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام. ونشجع كلا الجانبين على اتخاذ خطوات إضافية نحو المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للمرأة في جميع مراحل عملية السلام. وعلاوة على ذلك، نقدر تقديرا عاليا الدور الحاسم والجلي الذي تضطلع به نساء أبيي في الوقاية من مرض فيروس كورونا على المستوى المحلي.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتوجيه انتباه المجلس إلى رصد حقوق الإنسان. وينبغي أن تكفل ولاية القوة استمرار الرصد الفعال لحقوق الإنسان، بما في ذلك أي حالة للعنف الجنسي والجنساني والانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المرتكبة ضد النساء والأطفال. ولذلك، نرحب بتوصية الأمين العام بنشر أصحاب الخبرة في مجال حقوق الإنسان في القوة الأمنية المؤقتة، على النحو الذي كلف به المجلس.

السيد يورغنسون (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أضم صوتي أيضا إلى المتكلمين الآخرين في تقديم الشكر لمقدمي الإحاطات على ما تقدموا به من نظرة عامة ثاقبة.

وترحب إستونيا ترحيبا حارا بالتحسن المستمر في العلاقات بين السودان وجنوب السودان. ونشيد بالدور الهام الذي قام به جنوب السودان في تيسير محادثات السلام في السودان، التي أدت إلى توقيع اتفاق السلام في السودان في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. ونسلم بأن التحولات السياسية في كلا البلدين تتطلب

قدرا كبيرا من اهتمام الحكومتين المعنيتين. ومع ذلك، نحث الطرفين أيضا على استخدام الزخم الذي أوجده اتفاق السلام التاريخي لتيسير إحراز تقدم نحو حل مسألة أبيي.

وقال الأمين العام في تقريره (S/2020/1019) إن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر، ونحن نوافق على ذلك. إن سكان أبيي يستحقون أفضل من الوضع الراهن، حيث لا يزالون يعانون من العديد من حوادث العنف، والافتقار إلى الخدمات الأساسية للدولة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية. ولا بديل عن عملية سياسية ذات مغزى بين الطرفين، لكي يتغير أي شيء في الميدان. ولذلك، نرحب بجميع الخطوات المتخذة في هذا الاتجاه، وندعو السودان وجنوب السودان إلى مواصلة بناء عملية سياسية قابلة للاستمرار تؤدي إلى تنفيذ الترتيبات الأمنية والإدارية التي يمكن أن يتفق عليها الطرفان. ويمكن أن يساعد العملية السياسية كثيرا تعيين نائب مدني لرئيس البعثة، وندعو جميع الأطراف إلى المساعدة على جعل ذلك حقيقة واقعة. ونشجع أيضا الجهات الفاعلة الإقليمية على إشراك الأطراف بنشاط بشأن مسألة أبيي.

ويساورنا القلق جراء تزايد أعمال العنف والإجرام، بما في ذلك الاتجاه مؤخرا لشن هجمات على قوات الأمم المتحدة والمقاولين. لقد أعرب ممثل إستونيا قبل ستة أشهر، عندما كان يتكلم في المجلس بشأن مسألة أبيي (انظر S/2020/351، المرفق السادس)، عن ثلاثة مطالب محددة: التعجيل بنشر عنصر الشرطة؛ وإجراء تحقيقات مشتركة في حوادث العنف المميتة بهدف تقديم مرتكبيها إلى العدالة؛ ونشر خبراء في مجال حقوق الإنسان في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ولا تزال هذه المطالب قائمة اليوم كما كانت قبل ستة أشهر.

وتؤيد إستونيا توصية الأمين العام بتمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة للأشهر الستة المقبلة. وإذ نمضي قدما، نحتاج إلى بدء المناقشات بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تكون مفيدة بأكبر قدر، بالنظر إلى الحقائق الراهنة.

وفي الختام، يجب أن يكون جوهر مداولاتنا هو أن أي تأخير في حل مسألة أبيي لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد محنة أهل أبيي. ولذلك، فإننا ندعو الطرفين إلى الاستفادة من تحسن علاقتهما من أجل الدفع قدما نحو إحراز تقدم بشأن مسألة أبيي. كما ندعو إلى إزالة أي عوائق تعترض تنفيذ ولاية القوة الأمنية المؤقتة. وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناننا لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وإثيوبيا على مساهمتهما القيمة.

السيدة سيدانو (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما.

لقد كان توقيع الاتفاق في جوبا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر معلما لشعب السودان وخطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة. ونرحب بتعيين جوبا والخرطوم رئيسي الإدارة، ونغتنم هذه الفرصة لنثني على الطرفين، ولا سيما جنوب السودان، على العمل الشاق الذي اضطلعا به في سبيل تحقيق ذلك.

كما نرحب بالمحادثات التي جرت في الخرطوم في أيلول/سبتمبر. إننا نعلم أن الوضع النهائي لأبيي وترسيم الحدود مسألتان حساستان كثيرا ما يتم تجاهلهما في مواجهة المسائل الثنائية الأكثر إلحاحا. غير أننا نفهم أن هذه الاعتبارات الأوسع نطاقا للعلاقات بين البلدين ينبغي ألا تحول دون تحديد وضع أبيي بشكل نهائي.

ولذلك، فإننا نشارك الأمين العام دعوته إلى استئناف المناقشات في أقرب وقت ممكن في إطار لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، وكذلك في اجتماعات الآلية السياسية والأمنية المشتركة. ومن الضروري تشجيع المناقشات بشأن ترسيم الحدود وتيسير تنفيذ قرارات الآلية المشتركة، بما في ذلك إنشاء نقاط تفتيش

وإعادة تنشيط اللجنة المشتركة للمراقبين العسكريين والفريق المشترك للمراقبين العسكريين.

ونشيد بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على توفيرها منتديات ثنائية لمنع نشوب النزاعات واستعدادها للقيام شراكة بصياغة خريطة طريق لإنشاء دائرة شرطة أبيي. ونشجع الحكومتين على المشاركة بنشاط في هذه المبادرة.

ومن الضروري أن تكون القوة مزودة بالأدوات المناسبة. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري تعيين نائب رئيس البعثة المدني وغيره من الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة وتشغيل مهبط طائرات أثوني وإصدار التأشيرات التي لم يبت فيها بعد لوحدات الشرطة.

ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء حوادث العنف القبلي ووجود عناصر مسلحة في المنطقة، الأمر الذي كانت له آثار مدمرة على السكان المدنيين. ونثني على الجهود التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة بالتعاون مع لجان الحماية القبلية من أجل إبقاء أبيي خالية من الأسلحة، على الرغم من قيود جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ونعيد تأكيد ضرورة كفالة وصول المساعدات الإنسانية بصورة مستدامة ومن دون عوائق للتخفيف من احتياجات أولئك السكان.

وكذلك نسلم بالتزام القوة الأمنية المؤقتة مع السلطات بتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والدفاع عنها. وقد أسفرت هذه الجهود عن تحديد وتسمية النساء لتعيينهن المحتمل في الإدارات المحلية. ويشكل التعاون بين القوة الأمنية المؤقتة و ”كونكورديس الدولية“ لتعزيز المسائل الجنسانية والشباب في منطقة أبيي خطوة هامة في هذا الاتجاه.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء تزايد العنف الجنسي والجنساني الذي يطال القصر. وإنشاء مكتب مشترك وخدمة مع خط هاتفي مباشر للضحايا هو أداة أساسية لحمايتهم.

ونهنئ القوة على تعاملها مع جائحة كوفيد-١٩ وعلى الدعم الذي قدمته للمجتمعات المحلية، إلى جانب موظفي المساعدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة.

وأخيرا، نحث كلا البلدين على الاعتراف بروابطهما الجغرافية والتاريخية. فلا يوجد طريق مختصر إلى السلام الدائم. ويجب على البلدين كليهما أن يؤكدا على أواصرهما وأن يطورا علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية جيدة. ولكي يفعلا ذلك يجب عليهما أن يكونا مستعدين لتقديم التزامات والوفاء بها لصالح شعبيهما.

السيدة برودهورست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد لاكروا والسيد أونانغا - أنيانغا على إحاطتيهما.

سأختصر وأركز على ثلاث نقاط.

أولا، تأسف فرنسا لأن العملية السياسية اليوم لا تزال أمام طريق مسدود وتدعو إلى استئناف الحوار بين الطرفين. وعلى الرغم من أن كلا الطرفين عينا رئيسيهما الإداريين لأبيي في الصيف الماضي، فإن نفس المسائل لم تشهد أي تقدم. وقد حال غياب الحكم المحلي دون حل المنازعات، كما يعوق عدم التعاون بين الطرفين جهود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وأذكر أن عملية حفظ السلام هذه كان يتوخى أنها قوة مؤقتة ولم يقصد بها أن ترسخ بشكل دائم حالة خالية من الآفاق السياسية لتسوية النزاع.

أنتقل إلى نقطتي الثانية - وقد أكد عليها عدد من المتكلمين - فالتفاعلات الحالية بين الخرطوم وجوبا مشجعة وينبغي أن تتبلور في أبيي. ومن الأمثلة على ذلك توقيع اتفاقات في جوبا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، كجزء من عملية تيسرها وساطة جنوب السودان. كما أن استئناف المناقشات في أيلول/سبتمبر بين

الطرفين بشأن الوضع النهائي لأبيي أمر إيجابي أيضا. ولذلك، نأمل أن تنعكس هذه الإشارات الإيجابية بين العاصمتين بشكل ملموس على الأرض. وندعو الاتحاد الأفريقي بصفة خاصة إلى تشجيع الطرفين في هذا الصدد من خلال جهود الوساطة السياسية التي يبذلها. ونرحب كذلك بالجهود التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة لمواصلة الحوار بين القبائل وتهيئة الظروف للتوصل إلى تسوية دائمة للنزاع. إن البعثة تعمل في ظروف صعبة للغاية، وقد أدت أزمة مرض فيروس كورونا إلى مفاقمة القيود.

وفي هذا السياق، سأختتم بشأن هذه النقطة، فالتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره الأخير (S/2020/1019) تتيح فرصة حقيقية للطرفين لتقديم ضمانات بإعادة انخراطهما. فمن الضروري استئناف الحوار على الصعيد المحلي لمعالجة المسائل المتصلة بالأمن والتحرك نحو إنشاء إدارات مشتركة في المنطقة. ومن الضروري كذلك أن يضطلع كلا الطرفين بعمل منسق من أجل الاضطلاع بنجاح بالتحقيقات في أعمال العنف التي اندلعت في نايناي وكولوم يومي ١٩ و ٢٢ كانون الثاني/يناير. وأخيرا، فإن تشغيل مهبط الطائرات في آثوني وإصدار التأشيرات اللازمة لنشر وحدات الشرطة ووصول نائب لرئيس البعثة، أمور تكتسي نفس القدر من الأهمية وتعكس استعداد الطرفين لتعزيز عمل القوة الأمنية المؤقتة.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلى بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن – جنوب أفريقيا، وتونس، والنيجر – وسانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جون – بيير لاكروا، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى القرن الأفريقي، بارفيه أونانغا – أنيانغا، على إحاطتيهما الشاملتين. وكذلك أرحب في المجلس بالممثل الدائم للسودان.

تشيد مجموعة ٣+١ بدور قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في تحقيق الاستقرار في المنطقة وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك دعمها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. نحن نعرب أيضا عن تقديرنا لإثيوبيا ولحفظة السلام التابعين لها على التزامهم وتفانيهم في ضمان توفير الأمن وبناء الثقة في المنطقة وكذلك في المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح.

ويشيد الاتحاد الأفريقي بهذه الجهود الجديرة بالثناء، ويواصل الوقوف إلى جانب حكومتي السودان وجنوب السودان وشعبيهما وهما يسيران على طريق السلام الشامل والتنمية المستدامة مع الاعتماد على الشراكة والدعم من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي على نطاق أوسع.

وتنوه مجموعة الأعضاء الأفارقة في المجلس زائداً واحداً بتآزر العلاقات بين حكومتي السودان وجنوب السودان في ضوء توقيع اتفاق السلام بين الأطراف السودانية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر في جوبا، فضلا عن تعاون السودان البناء، بصفته الرئيس الحالي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في عملية بناء السلام في جنوب السودان. ونعتقد أنه من المهم بالنسبة للسودان وجنوب السودان ولمجلس الأمن الاستفادة من تلك التطورات الإيجابية حتى يشمل السعي إلى تحقيق السلام العادل والمستدام في كلا البلدين منطقة أبيي.

ونحث السودانين على مواصلة تعزيز التقارب والثقة المتبادلة بغية التنفيذ الكامل لاتفاقات التعاون بينهما والتوصل إلى تسوية إيجابية للوضع النهائي لأبيي. وفي هذا الصدد تشجعت مجموعة A3+1 للزيارات الرفيعة المستوى التي جرت خلال الشهرين الماضيين في جوبا والخرطوم، فضلا عن الالتزام الذي أعرب عنه الجانبان بتنشيط عملية السلام ومعالجة مسألة الوضع النهائي. ونتطلع إلى إحراز تقدم مشترك وسريع في هذه المسألة.

ونعرب عن سرورنا أيضاً بتعيين الخرطوم وجوبا كبار إداريهما في أبيي. ونشدد على الأهمية القصوى لاستئناف الاجتماعات الدورية للجنة الرقابة المشتركة في أبيي على وجه السرعة خلال الأشهر المقبلة وفقا للقرار الذي تم التوصل إليه في اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة المعقود في ١٩ شباط/فبراير.

وتحيط مجموعة A3+1 علما بأن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) قد أدت إلى توقف عدد من الأنشطة التي كلفت بها القوة الأمنية المؤقتة وأثرت سلبا على المشاركة الفعالة للبعثة على مستوى القيادات المحلية والتقليدية، علاوة على الحد من التقدم المحرز في وضع المعايير المرجعية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والقرارات التي تتخذها الآلية السياسية والأمنية المشتركة على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2020/1019).

ونعرب عن تأييدنا للجهود المستمرة التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة الرامية إلى تنشيط عمليات السلام المحلية ورصد المصالحة بين القبائل. ونثني كذلك على دور القوة في تمكين المرأة ومشاركة الشباب على الصعيدين المحلي والشعبي من أجل تعزيز احتمالات منع نشوب النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن الوقاية من الإصابة بمرض فيروس كورونا.

ونؤكد ضرورة الحذر من دورات جديدة محتملة للأعمال العدائية بين القبائل والعمل معاً لمعالجة دوافع هذا العنف وتهدئة التوترات. ومن الضروري أيضا بذل أقصى الجهود لضمان خلو أبيي والمنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح من الجريمة والأسلحة.

ونؤكد كذلك أهمية تيسير ولاية القوة وأنشطتها العملياتية وحماية موظفيها حتى تتمكن من أداء مهامها بكامل طاقتها وبطريقة تتسم بالكفاءة.

وفيما يتعلق باستمرار وجود الأمم المتحدة في أبيي، ترى مجموعة ٣+١ أن ولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي لا تزال مهمة لضمان الاستقرار في أبيي وعلى طول الحدود، فضلا عن تحقيق اليقين في هذه الأوقات الحرجة. وعليه، نود أن نؤيد توصية الأمين العام الواردة في تقريره عن تمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة ودعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها لفترة ستة شهور أخرى.

السيدة فان فليبرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): بداية، أشكر السيد لاكروا والسيد أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما الشاملتين للغاية.

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة مدى تحسن العلاقات بين السودان وجنوب السودان. وأشير بطبيعة الحال إلى محادثات السلام التي جرت في جوبا بين السلطات والمجموعات السودانية.

وترحب بلجيكا أيضا بالمناقشات المتعلقة بمنطقة أبيي التي جرت في الخرطوم في أيلول/سبتمبر. وكانت تلك إشارة إيجابية أخرى إلى توفير الإرادة اللازمة لإيجاد حل سياسي لوضع أبيي. غير أن هذه الإشارات ليست كافية. ويجب استئناف عدد من المناقشات على عدة مستويات لإحراز تقدم في مسائل معينة. وأفكر على وجه الخصوص في القرارات التي اتخذتها الآلية السياسية والأمنية المشتركة، والمسائل المتعلقة بمهبط الطائرات في أتوني، فضلا عن تأشيرات الدخول المعلقة لوحدات الشرطة.

ولا يزال الوضع في منطقة أبيي هشا. وتدين بلجيكا الهجمات على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وكذلك العنف بين المجتمعات المحلية. وتؤكد هذه الحوادث وما يتعلق منها بالنشاط الإجرامي أهمية الحفاظ على القوام الحالي للقوات الأمنية وقوات الشرطة داخل البعثة لأجل الحفاظ على سيادة القانون وحماية المدنيين. ويزيد هذا الوضع من شعورنا بالقلق المعرب عنه سابقا إزاء إصدار التأشيرات المعلقة لوحدات الشرطة المشكلة الثلاث وأفراد الشرطة الـ ١٠٨ بالإضافة إلى الوحدات

المشكلة. وبالرغم من النداءات العديدة التي وجهها أعضاء مجلس الأمن في هذا الصدد، لا يزال النقص في عدد الموظفين وغياب الشرطة في معظم قواعد العمليات مستمرين.

ونشيد بجهود البعثة الرامية إلى تعزيز الحوار من أجل حل النزاعات، بما في ذلك على سبيل المثال، إشراك القادة المحليين. ونرحب أيضا بالإجراءات المتخذة لأجل تعزيز دور المرأة والشباب في الحياة السياسية المحلية. ويعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط أيضا في هذا الميدان – على سبيل المثال، في مشروع بناء السلام الذي يموله ويستمر تنفيذه بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والمنظمتين غير الحكوميتين: كونكورديس الدولية وشبكة Green String. وأتاح هذا البرنامج مؤخرا تنظيم دورات تدريبية للنساء والشباب في مجال تسوية المنازعات والتفاوض بشأنها. ويسرنا أيضا أن نلاحظ التزام القوة الأمنية المؤقتة فيما يتعلق بالعنف الجنسي وتنفيذ عدة أنشطة وقائية.

وختاما، لا يمكننا أن نتصور انسحاب القوة الأمنية المؤقتة بدون التوصل إلى حل لمسألة أبيي. بيد أنه لا يمكن للبعثة أن تضطلع بدور الدولة إلى أجل غير مسمى. وندعو الأطراف إلى مضاعفة جهودها لإغلاق هذا الفصل من تاريخ السودان.

الرئيسة (*تكلمت بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الاتحاد الروسي.

نشكر وكيل الأمين العام جون – بيير لاكروا والمبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما المفصلتين. ويسرنا أن التحسن التدريجي في العلاقات الثنائية بين الخرطوم وجوبا وجهود الوساطة التي تبذلها سلطات جنوب السودان، ولا سيما سلطات الرئيس سلفا كير، في إجراء المفاوضات بين حكومة السودان وجماعات المعارضة قد أديا إلى التوقيع على اتفاقات السلام في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وهذا دليل آخر على فعالية صيغة الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ونأمل أن يسترشد الطرفان بهذا المبدأ نفسه لحل مسألة أبيي.

ونرحب بالإشارات الصادرة من كلتا العاصمتين لتوفير زخم جديد في الاتصالات بين حكومتيهما، بما في ذلك بشأن أبيي. ونأمل أن يستمر فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في العمل مع جميع الأطراف السودانية. ونقدر الجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في إقامة علاقات بناءة مع المجتمعات المحلية.

وفي الوقت نفسه، يجدر أن نضع في الاعتبار أن هناك بالفعل مشاحنات شديدة بين القبائل منذ عدة سنوات. ويحدونا الأمل في أن يواصل ذوو الخوذ الزرق جهودهم من أجل النهوض بالمصالحة الوطنية. ونعتقد أن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها جزء لا يتجزأ من آلية منع وقوع حوادث بين الأطراف؛ ويؤدي دعم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها دورا مهما فيما يتعلق بالهيكل الأمني دون الإقليمي بأكمله.

وقد أحطنا علما بما بيّنه الأمين العام في تقريره الأخير (S/2020/1019) فيما يتعلق بأسباب وجود قدر من الجمود في جهود الوساطة التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة لأبيي وتنفيذ المعايير المرجعية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، والذي يرتبط إلى حد كبير بالقيود المفروضة جراء مرض فيروس كورونا. نحن نقدر تلك الصعوبات ونثق من أنه سيتم إحياء الجهود حالما تسمح الحالة بذلك.

وفي هذا الصدد، نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، بما في ذلك تقديم الدعم للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، لفترة ستة أشهر. وفي الوقت ذاته، نحن على ثقة من أن النظر في اقتراح الأمانة العامة بشأن العنصر المدني للبعثة ينبغي أن يتم بطريقة تعكس آراء الخرطوم وجوبا، على النحو المنصوص عليه في المبادئ الأساسية لحفظ السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد صديق (السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على قيادة مداولات مجلس الأمن هذا الشهر. وأود أيضا أن أهنئ النيجر على الدور المثالي الذي اضطلع به في توجيه أعمال المجلس في الشهر الماضي. وأود أيضا أن أثني على الممثل الدائم للنيجر على العمل الممتاز الذي قام به في الشهر الماضي، وأن أشكر أيضا وكيل الأمين العام لعمليات السلام، السيد لاكروا، والمبعوث الخاص للقرن الأفريقي، السيد أونانغا – أنيانغا، على إحاطتيهما. كما أشكر أعضاء مجلس الأمن على بياناتهم بشأن الحالة في أبيي.

شهدت العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان تحسنا مطردا خلال الشهر الماضي ومنذ تشكيل الحكومة الانتقالية في السودان. وتنعكس بعض سمات ذلك التقدم في التبادل المنتظم للزيارات بين البلدين على مختلف المستويات، وكذلك في حركة الأشخاص والسلع والخدمات عبر الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، استضاف جنوب السودان محادثات السلام بين حكومة السودان والجماعات المسلحة، التي أدت في نهاية المطاف إلى التوقيع الهام على اتفاق السلام في وقت سابق من هذا الشهر.

والتقارب المستمر بين البلدين أمر ينعكس إيجابا على مفاوضات الوضع النهائي لأبيي. وقبل ثلاثة أسابيع فقط، زار وفد سوداني جنوبي برئاسة وزير شؤون جماعة شرق أفريقيا الخرطوم لإجراء محادثات بشأن أبيي. وفي بيان صدر عقب الاجتماع، تعهد نائب رئيس المجلس السيادي السوداني باستعداد حكومة السودان لحل مسألة أبيي بنفس الروح التي جرت بها مفاوضات جوبا بين الأطراف السودانية.

وحكومة السودان ملتزمة بالاستفادة من الوضع السياسي الجديد في العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين من أجل تعزيز التعايش السلمي بين القبائل في المنطقة والتعجيل بالمناقشات للتوصل إلى تفاهم بشأن الوضع النهائي لأبيي.

أما بعد، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، تستند الشروط السياسية والقانونية التي تحكم الاتفاقات والترتيبات الحالية والمقبلة في أبيي، بما في ذلك وجود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، إلى الاتفاق المتعلق بالترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي الذي تم التوصل إليه في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وينبغي أن تحترم أحكام ذلك الاتفاق بدقة وأن يتبعها البلدان وكذلك الشركاء الإقليميون والدوليون. إن السودان، من جانبه، يؤكد من جديد التزامه بنص وروح الاتفاق.

ثانيا، ينص اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ على إنشاء آليات ومؤسسات محلية مؤقتة لإدارة المنطقة. ويشمل ذلك الهيئات التنفيذية والتشريعية المحلية وقوة شرطة مشتركة محلية. والسودان مستعد دوما للالتزام بأحكام الاتفاق. وفي هذا السياق، عينت حكومتي الشهر الماضي ممثلها في لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، وهي خطوة لقيت ترحيبا واسعا من القبائل المحلية في المنطقة، ولا سيما زعماء دينكا نقوك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلطات السودانية مستعدة للمشاركة في تشكيل قوة الشرطة المشتركة المحلية لمكافحة الإجرام في أبيي وحولها.

ثالثا، نشيد بأفراد القوة الأمنية المؤقتة لأبيي على جهودهم للحفاظ على السلام والاستقرار في أبيي، وندين أي هجمات ضد حفظة السلام في أبيي أو تستهدفهم. وندعو القوة إلى مواصلة تحسين حماية المدنيين، وحماية المنطقة من الغارات التي تقوم بها عناصر مسلحة غير مأذون لها، وكفالة الأمن، وأن تقف موقف الحياد من جميع القبائل في المنطقة.

رابعا، أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى أن المسألة المتعلقة بتشغيل مهبط الطائرات في أثوني نوقشت في آخر

اجتماع للآلية السياسية والأمنية المشتركة، الذي عقد في جوبا في شباط/فبراير الماضي. واتفق الطرفان على إحالة هذه المسألة إلى رئاستي البلدين لاتخاذ قرار بشأنها. وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل تحسين القدرات اللوجستية للقوة الأمنية المؤقتة، وافق السودان قبل أسبوعين على نقل طائرتي هليكوبتر من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى القوة الأمنية المؤقتة لأبيي. وقد أُبلغت الأمانة على النحو الواجب بتلك الموافقة.

وفي الختام، تكرر حكومة السودان التزامها بتعزيز التعاون مع حكومة جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بهدف تعزيز عمل الآلية السياسية والأمنية المشتركة ولجنة الرقابة المشتركة في أبيي، فضلا عن إنشاء الآليات المشتركة المتبقية بين البلدين استنادا إلى بنود الاتفاق الذي وقعه الجانبان في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

وأود أن أختتم كلمتي بالترحيب بتمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة لمدة ستة أشهر، على النحو الذي اقترحه الأمين العام.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.